**بيانات السيرة الذاتية للمرشحين للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان**

**الاسم واللقب:** خليفة يوسف أحمد الكعبي

**تاريخ ومكان الميلاد:** 8 أبريل 1970، الرفاع، البحرين

**لغات العمل:** اللغة العربية واللغة الإنكليزية

**المنصب / الوظيفة الحالية:**

محام مشتغل ومجاز أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية بمملكة البحرين، وباحث دكتوراه في القانون، جمهورية مصر العربية.

**الأنشطة المهنية الرئيسية:**

على الصعيد الوطني، عمل بشكل مكثف في قضايا حقوق الإنسان منذ انضمامه إلى الإدارة القانونية في وزارة الخارجية في عام 2006 حتى أصبح مؤهلاً لتولي منصب الوكيل المساعد للتنسيق والمتابعة في وزارة شؤون حقوق الإنسان في عام 2011. شارك في إعداد العديد من تقارير مملكة البحرين المقدمة إلى الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، وترأس الفريق الذي أعد تقريري المراجعة الدورية الشاملة الأول والثاني لمملكة البحرين (2012،2008). كان عضوا نشطا في العديد من اللجان الوطنية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2008-2014)، واللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان (2008-2014)، ولجنة الإشراف على تنفيذ التزامات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الأول للبحرين. كما أعد مشروع قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. أما على المستوى الإقليمي فقد انتُخب عام 2009 عضواً في اللجنة العربية لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لمدة أربع سنوات. وقد قام بوضع نظام فحص ومناقشة تقارير الدول العربية الأعضاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

**الخلفية التعليمية:**

باحث دكتوراه في القانون الجنائي، جمهورية مصر العربية.

ماجستير في القانون الجنائي، الجامعة الخليجية، البحرين، 2006

بكالوريوس قانون، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1997

دورة خاصة في تنفيذ التزامات الدولة في معاهدات الدولية لحقوق الإنسان، جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة، 2009.

**الأنشطة الرئيسية الأخرى في المجال ذي الصلة بولاية الهيئة التعاهدية المعنية:**

كان عضوا في العديد من اللجان التي تناولت قضايا متعلقة بالمجالات ذات الصلة بولاية لجنة حقوق الإنسان. حيث كان نائب رئيس لجنة متابعة ضحايا الاتجار بالأشخاص الأجانب (2008-2014)، وعضو لجنة حل مشكلات العمال الأجانب (2004-2006)، وعضو فريق العمل المشترك المختص بإقامة دار إيواء للمعفنات (2005)، عضو اللجنة المشتركة للنظر في انشاء مركز لإيواء المشردين (2005). كما ساهم في نشر ثقافة حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال إلقاء محاضرات للعديد من المؤسسات الحكومية.

**أحدث المنشورات في المجال:**

أطروحة الماجستير بعنوان "الشرعية الإجرائية في التحفظ على الأشخاص"، دراسة مقارنة بين التشريع البحريني، والتشريع المصري والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 2006. ناقشت الدراسة باستفاضة ضمانات تطبيق تدبير التحفظ على الاشخاص، وحق الفرد في حرية التنقل. وقد أوصت الدراسة بتعديل المادة الخاصة بالتحفظ على الأشخاص في القانون البحريني لزيادة ضمان حرية تنقل الأشخاص.